العراق - السياق وإدارة الأراضي

بقلم: دينا نجيب، مراجعة : شهد مصطفى، خبيرة إدارة الأراضي في العراق

يعتمد هذا الملف التعريفي للدولة على نسخة سابقة كتبها أبوكشوه

نوفمبر 13 2023

مقدمة

على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهد العراق صراعات متعددة أدت إلى النزوح والدمار على نطاق واسع. كذلك أدى نظام إدارة الأراضي المتنافس إلى مزيد من الصعوبات في تحديد الملكية. حيث ان الاعتراف بحقوق الملكية يدخل ضمن مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعقدة[1]. الإطار القانوني لحقوق الأراضي في العراق يعتمد على موارد متعددة. كما و تستمر الشريعة الإسلامية وقانون العصر العثماني في التأثير على قضايا الأراضي، وكذلك الانظمة الأوربية لإدارة الأراضي من الماضي[2]. مما أدى ذلك إلى مزيج من التقاليد القانونية الغربية والشرق أوسطية التي يتبناها نظام القانون المدني[3].

ويسعى العراق جاهدا للانتقال من الاستقرار إلى التنمية المستدامة. رغم هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) إقليمياً في العراق، فإن العواقب لا تزال تحدد قدرة البلاد على المضي قدماً كدولة مستقرة ومرنة ومتماسكة[4].

تعد حقوق الأراضي والملكية في العراق عنصرا مهما للتعافي من بعد الصراع مع التنظيم الارهابي داعش. حيث أدى هذا الصراع الاخير إلى تدمير ١٣٨ الف منزل وتأجير نحو ٦ مليون عراقي من منازلهم. مع ذلك ،فإن النازحيين الذين تمكنوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية[5] لازالوا يواجهون صعوبات في تأمين الوصول إلى ممتلكاتهم.

ويواجه اليوم حوالي 3.3 مليون نازح داخليًا مطالبين تم إبعادهم نتيجة من المصادرات السابقة للملكية. وبالنظر إلى مجموعات خاصة مثل النساء، نجد أنهم يعانون من الفقر وعدم كفاية المأوى والخوف من الإخلاء وعدم القدرة على المطالبة بحقوق السكن والأرض والملكية[6]. الوضع معقد حيث أن النازحين يقيمون في كثير من الأحيان في مساكن غير لائقة دون أي اتفاقيات إيجار رسمية مما يجعل من الصعب

---

[1] Sigrid W., Alexandra H. (2020) Property Rights and Post Conflict Recovery, Sigrid Weber, Retrieved 3 July, 2023, from www.sigridweber.com/files/IDP_property_return.pdf

[2] Johnson, C. A. (2004). Iraq: Legal History and Traditions. Loc. Retrieved November 8, 2023, from https://tile.loc.gov/storage-services/service/ll/llglrd/2018299338/2018299338.pdf?loclr=blogfam

[3] IRAQ– PROPERTY RIGHTS AND RESOURCE GOVERNANCE PROFILE, (2018) USAID, Retrieved 9 July 2023, from www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/03/USAID_Land_Tenure_Country_Profile_Iraq.pdf

[4] Country Program Document Iraq 2020-2024. (2019). UNDP. Retrieved 10 July 2023, from https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-11/dp_dcp_irq_3-en.pdf

[5] Mosul: Over 300000 still unable to go back home two years since end of war - Iraq. (2019). ReliefWeb. Retrieved 10 July 2023, from https://reliefweb.int/report/iraq/mosul-over-300000-still-unable-go-back-home-two-years-end-war

[6] Jon D. Urnel, The Legislative and Institutional Framework for War-affected Land Rights in Iraq: Up to the Task Post-ISIS? 2020, 267–289, Retrieved 9 July 2023, from www.brill.com/view/journals/alq/34/3/article-p267_3.xml

الموافقة على المطالبات المتعلقة بالملكية وطلب التعويض[7]. وفي هذا الصدد، تم إيلاء اهتمام خاص لقدرة القوانين والمؤسسات الحالية على توفير بيئة اجتماعية وسياسية مستقرة يمكنها إدارة الأولويات المختلفة المتعلقة بحقوق الأراضي والملكية.

قبل تنظيم داعش، لم يكن الوصول إلى سوق الإسكان والعقارات متاحًا للفئات الفقيرة والمتوسطة الدخل، مما أدى إلى وجود بضعة آلاف من التجمعات السكنية غير الرسمية خاصة في المدن الكبرى، مما أدى إلى تفاقم مشاكل الحيازة في مرحلة ما بعد داعش.

وتطمح الحكومة العراقية إلى بناء اقتصاد متنوع. حيث تم تطوير رؤية 2030 التي يجب على جميع الوزارات والحكومات المحلية الالتزام بها وتنفيذ البرامج الإستراتيجية لتحقيق هذه الرؤية. كذلك يدعم القطاع التشريعي أيضًا الرؤية متمثلا في البيان الأخير الصادر في عام 2023 عن المحكمة الاتحادية العليا العراقية الملتزم بالقضاء على التمييز بين المواطنين الذين يسعون للحصول على حق الملكية وتحقيق هدف الحكومة المتمثل في توفير الأراضي لجميع المواطنين[8].

النزاعات على الأراضي والنزوح

تاريخياً، كانت الصراعات بين الجماعات الدينية هي التي ميزت النزاع حول حقوق الملكية. وكانت واضحة بشكل خاص في المناطق الشمالية، مما أثر بقوة على المجموعات السنية والأقليات.

وفي سياق حملة التعريب، نقلت الحكومة العرب إلى المناطق الكردية والأقليات الأخرى على نطاق واسع. خلال عام 1970 ، تم إخلاء / ترحيل الجماعات اليزيدية قسرا وإعادة توطينها في 11 بلدة جماعية بعد تدمير قراهم. وقد وفر "مرسوم مجلس قيادة الثورة" الأساس القانوني لهذا البرنامج الذي سمح بمصادرة ممتلكات أنصار الحركة الوطنية الكردية. كان الهدف من ذلك هو ثني اليزيديين عن دعم الحركة وتسهيل سيطرتهم حضريا[9]. لم يتم تسجيل الأراضي في تلك البلدات رسميًا أبدًا، حيث أجبر نظام البعثي (الدولة العراقية بين عامي 1968 و2003) الأيزيديين على التخلي عن أسلوب حياتهم البدوي. كما منعت الحكومة المجتمعات الأيزيدية من ملكية العقارات الرسمية في سنجار، وبعد هزيمة داعش، تم تجميد جميع العمليات الرسمية لتخصيص الأراضي هناك بسبب الصراع السياسي بين السلطات المركزية وإقليم كردستان العراق.

ومن الناحية العملية، وبسبب هذه السياسة التمييزية التي كانت مطبقة حتى عام 2003، أخرت الحكومات العراقية المتعاقبة تنفيذ المادة 140، التي تحدد خريطة طريق لتحديد الحدود النهائية للإقليم الذي ستديره حكومة إقليم كردستان[10]. وبناءً على ذلك، لم يتمكن الإيزيديون

---

[7] Customary justice actors include Sheikhs (heads of the tribe or clan), Mukhtars (who acts as an official interlocutor between the community, local government administration and security services), Sunafs (land specialists) and Wujaha (community elders) (2018) “Reconstructing Justice in Iraq: Customary Justice and Housing, Land and Property in Anbar and Nineveh,” Norwegian Refugee Council.

[8] Rights to property applies to everyland within Iraq, federal court (2023), Shafaq News, Retrieved 9 July 2023, www.shafaq.com/en/Iraq-News/Right-to-property-applies-to-every-land-within-Iraq-federal-court-says

[9] Baumann, HM (2019) Reclaiming Home: The struggle for socially just housing, land and property rights in Syria, Iraq and Libya. Friedrich Ebert Stiftung, Retrieved 20 June 2023, from www.library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/15664.pdf

[10] Baumann, H. (2019). *RECLAIMING HOME; Home; The struggle for socially just housing, land and property rights in Syria, Iraq, Libya*. Bibliothek der Friedrich-Ebert-Stiftung. Retrieved July 28, 2023, from https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/15664.pdf

من الوصول إلى وثيقة ملكية "الطابو"، ولم يتمكنوا من التقدم بطلب للحصول على قروض البناء. في المقابل، كان بإمكان العرب تسجيل ممتلكاتهم رسميًا في ظل حزب البعث الحاكم[11]، لكن حوالي 10٪ فقط من سكان نينوى قاموا بتسجيل ممتلكاتهم رسميًا[12].

بعد عام 2003، ألغت الحكومة معظم العقود الزراعية طويلة الأجل بين الدولة العراقية والسنة الذين انتقلوا إلى مناطق الأقليات اثناء حملة التعريب. في عام ٢٠٠٣، تم إنشاء هيئة المصالحة العقارية العراقية- التي تهدف إلى جمع المطالبات العقارية وحلها على الفور على اساس طوعي وبطريقة عادلة وحاكمة[13]. في عام ٢٠٠٤ وافق مجلس الحكم العراقي المؤقت على إنشاء هيئة جديدة خليفة لهيئة المصالحة العقارية وهي هيئة دعاوي الملكية والتي توفر تسوية للطالبات الملكية الناشئة بين عام ١٩٦٨ عندما استولى حزب البعث على السلطة وعام ٢٠٠٣[14]. في مرحلة بعد الصراع، أدى الافتقار إلى الأدلة القانونية والسجلات المتعلقة بعائدية السكن والأرض والملكية في سنجار إلى خلق تحديات أمام النازحين العائدين. كما تم وصف سنجار بأنها واحدة من اقل المناطق التي شهدت عودة سكانها في العراق. حيث عاد مايعادل فقل ٣٤% من مجموع السكان إلى سنجار مقارنة بحوالي ٧٨% من إجمالي العراقيين العائديين إلى ديارهم من مناطق النزوح في عام ٢٠١٩[15].

تركز المناقشات الجارية مؤخرًا بين الحكومة والمجتمع الدولي على الإطار التشريعي والمؤسسي الحالي في سياق المسارات التاريخية حتى الوقت الحاضر لمشاكل حقوق الأرض وتطوير قوانين ومؤسسات الأراضي والملكية[16]. حيث استخدمت الحكومة العراقية الأدوات القانونية للتعامل مع حقوق الملكية في فترة ما بعد الصراع. أحدها هو تزويد النازحين بحافز اقتصادي صغير لتحول من شغل الممتلكات العقارية للنازحين الآخرين بشكل غير قانوني كما جاء في قرار مجلس الوزراء رقم 262 لعام 2008[17].

كما تم وضع برنامج تعويضي بموجب قانون رقم 20 للأسر التي تقدم أدلة على تدمير ممتلكاتها نتيجة للنزاع. القانون المعدل عام 2015، تم تطبيقه منذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر. ذلك وقد نهب تنظيم الدولة الإسلامية العديد من مكاتب السجل العقاري، مما أدى إلى تدمير السجلات العقارية وسجلات حقوق الملكية. وكان الهدف من هذه الأعمال المتعمدة تقويض المؤسسات القانونية العراقية واستعادة "أراضي المسلمين"، إلا أن وثائق الملكية التي أعاد تنظيم الدولة الإسلامية إصدارها لم تعترف بها الحكومة العراقية قانونياً[18]. ولا تزال فترات المعالجة الطويلة والتحديات التي تواجه تنفيذ عملية إعادة الممتلكات تشكل عائقاً أمام تنفيذ برنامج التعويضات[19]. بالإضافة إلى ذلك أدى الفساد في نظام الأراضي، وخاصة في المحافظات المحررة، إلى نهب أراضي الدولة وتدمير المواقع التاريخية (سور نينوى وغيرها

---

[11] UN-HABITAT (2015) “Emerging land tenure issues among displaced Yazidis from Sinjar, Iraq”, Retrieved 28 June 2023, From www.unhabitat.org/sites/default/files/documents/2019-04/emerging_land_tenure_issues_among_displaced_yazidis_from_sinjar_iraq.pdf

[12] IOM. (2016) “Housing, Land and Property (HLP) Issues facing Returnees in Retaken Areas of Iraq.” Land, Property and Reparations Division, Department of Operations and Emergencies, International Organization for Migration, Retrieved 5 July 2023, from www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/our_work/DOE/LPR/Hijra-Amina-HLP-return-assessment.pdf

[13] Coalition Provisional Authority Regulation 4, “Establishment of the Iraqi Property Reconciliation Facility,” signed June 26, 2003 – as referred to in Mufti Hania and Bouckaert P. (2004), Claims in Conflict: Reversing Ethnic Cleansing in Northern Iraq, HRW, Vol. 16, No. 4(E).

[14] UN-HABITAT (2015) “Emerging land tenure issues among displaced Yazidis from Sinjar, Iraq”, Retrieved 28 June 2023, From www.unhabitat.org/sites/default/files/documents/2019-04/emerging_land_tenure_issues_among_displaced_yazidis_from_sinjar_iraq.pdf

[15] UN-HABITAT (2020) “Sinjar Urban Profile.”, Retrieved 5 July 2023, from www.unhabitat.org/sites/default/files/2021/03/sinjarurbanprofile-english3.pdf

[16] Unruh, J. D. (2020). The Legislative and Institutional Framework for War-affected Land Rights in Iraq: Up to the Task Post-ISIS?, Arab Law Quarterly, 34(3), 267-289. Doi: https://doi.org/10.1163/15730255-14030069

[17] General Secretariat for the Council of. Ministers, 2008

[18] UN-HABITAT (2014). “Housing, Land and Property Issues Among IDP’s settled in Basra, Dohuk, Erbil and Baghdad”, Retrieved 24 June 2023, From www.humanitarianresponse.info/operations/iraq/assessment/housing-land-and-property-issues

[19] Sandoval, Clara and Miriam Puttick (2017) “Reparations for the Victims of Conflict in Iraq: Lessons learned from comparative practice.” Ceasefire Centre for Civilian Rights and Minority Rights Group International. Retrieved 25 June 2023, From www.minorityrights.org/wp-content/uploads/2017/11/Reparations-in-Iraq-Ceasefire-November-2017.pdf

التشريعات والأنظمة المتعلقة بالأراضي

يعتبر العراق بلداً غنياً من حيث التشريعات ذات الصلة بقوانين الإسكان والأراضي وحقوق الملكية[20]. لغرض مجابهة اثار النزاع والتعامل معها والاستحابة للنزوح، أنشأت الدولة العراقية العديد من المؤسسات القانونية الرسمية التي تم تصنيفها على درجة عالية من عدم اليقين بسبب القيود المفروضة على طرحها و توزيعها بالتساوي[21].

معظم المناطق الحساسة المتضررة من التعريب مشمولة بالمعالجة القانونية المنصوص عليها في المادة 140 من الدستور، والتي تتطلب إجراء استفتاء في المنطقة الجغرافية المتنازع عليها. بعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003، تم إنشاء "لجنة مطالبات الملكية العراقية" لمعالجة انتهاكات حقوق الملكية.

وينص دستور الجمهورية العراقية منذ عام 2005 في المادة 27 منه على أن ينظم بقانون الأحكام المتعلقة بالمحافظة على أملاك الدولة وإدارتها. بحلول عام 2010، كان أكثر من 75% من مطالبات الاسترداد والتعويض على الممتلكات لا تزال معلقة منذ ما قبل إنشاء لجنة المطالبات العقارية، وتم تنفيذ حوالي 8.2% فقط من قراراتها اعتبارًا من مارس 2015[22].

يعود تاريخ وممارسات قوانين الأراضي في العراق إلى آلاف السنين، بدءا من الفترة البابلية في عهد حمورابي 1810 قبل الميلاد، مرورا بفترة حكم الخلافة العثمانية التي بدأت في منتصف القرن السادس عشر الميلادي 1534. وفي العصر العثماني، تم إنشاء أقسام خاصة تتولى تسجيل التصرفات العقارية، سميت بقسم خاقاني دفتر. وكان نظام الأراضي في تلك الفترة يسمى نظام الطابو (سند الملكية) وكانت الإدارة المعنية بالتسجيل العقاري تعرف بدائرة الطابو. ومع ذلك، تم حظر منح المزيد من حقوق الملكية بعد عام 1881، وقام العثمانيون بمحاولات عديدة على مدار الثلاثين عامًا التالية لاستعادة الأراضي[23].

خلال فترة الانتداب البريطاني التي استمرت لأكثر من عقد من الزمن (1920-1932م)، كان هناك اتجاه للتعاون مع زعماء العشائر ومنحهم صلاحيات واسعة. دعمت أنظمة الأراضي القواعد الإقطاعية في ملكية الأراضي، مما ترك العديد من الفلاحين بدون أرض أو ممتلكات"[24]. خلال هذه الفترة تم إنشاء السجل العقاري وصدر أمر بمراجعة سندات ملكية الأراضي "الطابو

يعتمد النظام القانوني التعددي في العراق على مؤسسات الدولة والعرف، بالإضافة إلى قانون "الشريعة". أنشأتها الإمبراطورية العثمانية، وركزت بقوة على تعزيز السلطة السياسية القائمة من خلال تخصيص ممتلكات كبيرة من الأراضي للأفراد ذوي النفوذ الذين يدعمون

---

[20] Concerns for CCCM organizations working in informal sites in Iraq (2021) CCCM, HLP Sub Cluster, Retrieved 5 July 2023, https://data.unhcr.org/en/documents/download/84357

[21] Sigrid W., Alexandra H. (2020). Property Rights and Post Conflict Recovery, Sigrid Weber, Retrieved 3 July, 2023, www.sigridweber.com/files/IDP_property_return.pdf

[22] Jahn, Ina Rehema (2018). "A preliminary assessment of housing, land and property rights issues caused by the current displacement crisis in Iraq." Land, Property and Reparations Division, HIJRA AMINA, Retrieved 24 June 2023, from www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/our_work/DOE/LPR/Hijra-Amina-HLP-return-assessment.pdf

[23] Al-Ossmi, L., & Ahmed, V. (2016). Land, property and user's rights according to Islamic-Ottoman reforms in Iraq. Islamic Heritage Architecture, edited by CA Brebbia and A. Martínez Boquera, 101-9, Retrieved 20 June 2023, from https://www.witpress.com/Secure/ejournals/papers/HA010311f.pdf

[24] Binswanger-Mkhize, HP, Bourguignon, C., & van den Brink, RJE (Eds.). (2009). Agricultural land redistribution: toward greater consensus. World Bank Publications, Retrieved 24 June 2023, from https://doi.org/10.1596/978-0-8213-7627-0

النظام[25]. ولقد أدت سلسلة الإصلاحات الزراعية إلى مصادرة ملكية القلة العراقية بعد الانقلاب العسكري في عام 1958 الذي منح السلطة للنظام البعثي. حيث تم تنفيذ هذه الإصلاحات الزراعية واسعة النطاق في المناطق الريفية من العراق، مما أدى إلى فرض قيود على حجم ملكية الأراضي وتمكين الملكية الجماعية[26]. وضع النظام الإسلامي الديني قوانين الأراضي الخاصة به، والتي نظمت الملكية في إدارات محددة وعبر الأغلبية المسلمة[27]

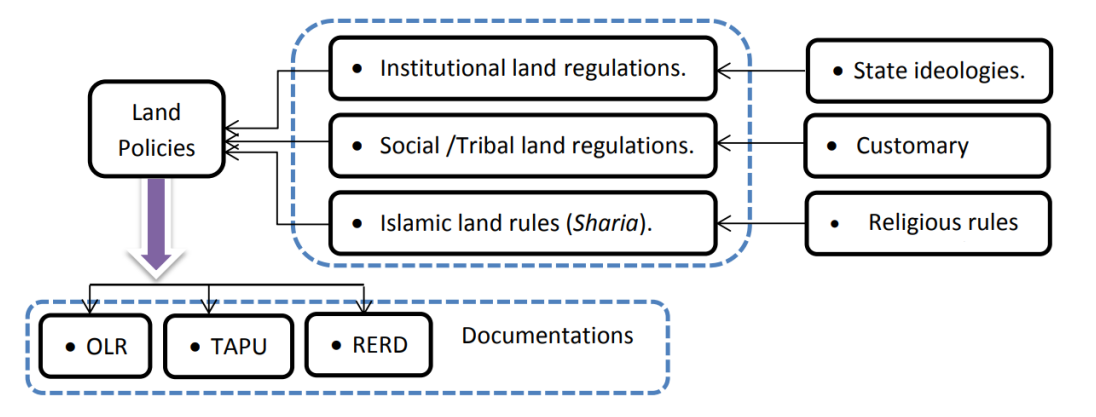

الشكل : 1. العوامل الرئيسية المؤثرة على نظام حيازة الاراضي العراقي[28]

أنشأت سلطة التحالف المؤقتة لجنة المطالبات العقارية في العراق والتي ركزت بشكل رئيسي على جمع المطالبات العقارية و الفصل في قضايا دعاوي الملكية. تم استبدال تلك اللجنة لاحقا ب هيئة فض دعاوي الملكية التي تسلمت أكثر من ١٦٤ الف دعوى في عموم القطر. وتم تشكيل لجنة استئناف في بغداد ،سمحت لحوالي ٢٤٣٥٠ عربيا (الوافدين) بتقديم طلب إلى لجنة المادة ١٤٠. تمت الموافقة على ١٦٥٠٠ طلب تعويض وحوالي ٨٦٠٢ من الوافدين تسلموا تعويضاتهم وعادوا إلى محافظاتهم الأصلية[29] في الفترة مابين عامي ١٩٩١-٢٠٠٣ تم توزيع عدد كبير من الأراضي في داخل المدن على الجنود والشهداء والمسؤولين. مما أدى إلى المضاربة في الأراضي لاحقا[30].

تصنيفات حيازة الأراضي

في حين أن نظام إدارة الأراضي القانوني يغطي البلاد بأكملها بشكل قانوني، إلا أن النظام مركزي وهناك صعوبة في تطبيق النظام الإداري في المناطق النائية. حيث تم تنظيم الأراضي في العراق تقليديا إلى فئات مستمدة من الشريعة الإسلامية كما هو مبين في الجدول 1.

يتم تصنيف معظم الأراضي على أنها "ميري" – اي مملوكة للدولة من الناحية الفنية، ولكن يمكن امتلاكها واستخدامها من قبل الأفراد، الذين لديهم أيضًا حقوق نقل ملكية (أو "تصرّف"). "ميري" ليس منصوص عليه في الشريعة الإسلامية، ولكن ينظمه قانون الدولة. ويشيع

---

[25] Farouk-Sluglett, M., & Sluglett, P. (1983). The Transformation of Land Tenure and Rural Social Structure in Central and Southern Iraq, c. 1870-1958. International Journal of Middle East Studies, 15(4), 491–505. Retrieved 24 June 2023, from http://www.jstor.org/stable/163558

[26] Land Registration and Property Rights in Iraq (2005) USAID Iraq Local Governance Program, RTI, Humanitarian Library Retrieved 19 June, 2023, from www.humanitarianlibrary.org/sites/default/files/2013/05/PNADE241.pdf

[27] Al-ossmi, LH, & Ahmed, V. (2015) Land Tenure Security According to Land Registration Systems in Iraq, 12th international Post-Graduate Research Conference 2015, University of Salford Manchester, Retrieved 19 June 2023, from http://salford-repository.worktribe.com/output/1405002/land-tenure-security-according-to-land-registration-systems-in-iraq

[28] Al-Ossmi, L., & Ahmed, V. (2016). Land, property and user's rights according to Islamic-Ottoman reforms in Iraq. Islamic Heritage Architecture, edited by CA Brebbia and A. Martínez Boquera, 101-9, Retrieved 20 June 2023, from https://www.witpress.com/Secure/ejournals/papers/HA010311f.pdf

[29] 2008 Human Rights Report: Iraq. (2009). State Department. Retrieved July 4, 2023, from https://2009-2017.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/2008/nea/119116.htm

[30] Muhammad Misbah Al-Shabandar. (2010) (Ibid.).

استخدام الأراضي المشتركة المحيطة بالقرى من قبل أفراد القرية وتشير حيازة قطعة الأرض إلى شكل من أشكال حقوق الإقامة القريبة من حقوق الملكية.

كما أن عقود الإيجار هي شكل من أشكال الحيازة مع اختلاف الفترات الزمنية. خلال الفترة البعثية المتأخرة، حصل أنصار النظام على الأراضي الحكومية. حيث كانت عمليات التعامل مع الملكية والتسجيل والتقدم بطلبات التحسينات طويلة، ولكنها كانت فعالة على ما يبدو. اعتبارًا من عام 2005، كان حوالي 96% من أصحاب الأراضي قد سجلوا ممتلكاتهم وأقل من 3% لديهم قروض عقارية[31]. ومع ذلك، أصبحت سندات الملكية الاحتيالية شائعة بشكل متزايد بعد حرب الخليج الثانية بسبب تدهور السلطة والمؤسسات.

الجدول (1) تصنيفات حيازة الاراضي ، الممارسات والمصدر القانوني(الوسمي وأحمد 2015[32]

نوع الأرض	الاسهام	الممارسات	المصدر القانوني
(اميرية (ميري	● أراضي الدولة المملوكة للمحافظة	● العصر العثماني ولا تزال موجودة في ظل أنظمة الدولة	● حقوق الأراضي العثمانية ● لوائح الدولة للملكية
الملك	●الحقوق المكتسبة من خلال سندات الطابو ، مما يسمح بدرجات مختلفة من الحرية في استخدام الممتلكات	● الملكية الخاصة وتحكمها قوانين حقوق الأرض. لا تزال موجودة	● حقوق الأراضي العثمانية ● لوائح الدولة للملكية
أراضي الوقف	● الأوقاف الدينية بشكل رئيسي ، وترجمة الملكية الخاصة داخل أرض موقوفة تنظمها الشريعة الإسلامية	● العصر العثماني ولا تزال موجودة	● حقوق الأراضي العثمانية ● حقوق الانتداب البريطاني في الأراضي. ● قوانين لوائح الدولة المحدثة
أرض فارغة	● الأرض الميتة (موات) ليست أرضا مطورة على مسافة بعيدة عن أي بلدة أو قرية	● العصر العثماني	● حقوق الأراضي العثمانية ● حقوق الانتداب البريطاني في الأراضي. ● قوانين لوائح الدولة المحدثة
استخدام حقوق الأرض لفترة محددة	● حقوق استخدام الأراضي والاستفادة منها.	● العصر العثماني ولا تزال موجودة	● حقوق الأراضي العثمانية ● لوائح الدولة للملكية
	● حقوق الاستخدام والمنفعة لمدة محددة من السنوات التي لا تزال خلالها الأرض والممتلكات مملوكة للمانح	● العصر العثماني ولا تزال موجودة	

[31] Iraq. (2018). LandLinks. Retrieved 5 July 2023, from http://www.land-links.org/country-profile/iraq/#1528463633200-15859179-abfb

[32] Al-Ossmi, L., & Ahmed, V. (2016). Land, property and user's rights according to Islamic-Ottoman reforms in Iraq. Islamic Heritage Architecture, edited by CA Brebbia and A. Martínez Boquera, 101-9, Retrieved 20 June 2023, from https://www.witpress.com/Secure/ejournals/papers/HA010311f.pdf.

الأراضي المشاع	● تم استخدام المصطلح على مستوى القرية للدلالة إما على الأراضي المشتركة غير المقسمة أو أراضي الرعي الجماعية	● العصر العثماني ولا تزال موجودة	● لوائح الدولة لقوانين الملكية: القانون المدني المادة 68 لعام (1958) القانون المدني 1 لعام (1929)
الوحدة / قطعة الأرض	● حقوق ملكية المستخدمين المقيمين	● لا يزال موجودا بموجب لوائح الدولة الجديدة	● حقوق الأراضي العثمانية ● الأراضي الرعوية مقابل الأراضي المزروعة
عقود الإيجار	● حقوق الاستخدام والمنفعة لمبلغ وفترة محددة	● لا يزال موجودا بموجب لوائح الإيجار الحكومية	● حقوق الأراضي العثمانية ● لوائح الدولة للملكية مثل القانون رقم 87 لعام 1979
عملية البيع والشراء	● إجراءات المعاملات معقدة و طويلة التي تتم في دائرة الطابو	● لا يزال موجودا بموجب الإيجار الحكومية	● إصدار سند الملكية ليتم فحصه بدقة في دائرة الطابو

كما أدت المطالبات المتعددة بالملكية وتدمير السجلات العامة إلى إضافة المزيد من الضغوط بعد سقوط النظام البعثي في عام 2003[33]. مما أدى الى عدم القدرة على توفير حقوق الأراضي الأساسية ومعالجة الأطر التنظيمية المخالفة والغير مطابقة بالإضافة الى الآليات المالية الضعيفة إلى انعدام أمن الحيازة في العراق.

ونتيجة للوضع السياسي، هاجر عدد كبير من الناس داخل المدن العراقية وخارجها. ووفقا لتقرير الأونروا، في عام 2012 لجأ حوالي 19 مليون شخص إلى داخل العراق بالإضافة إلى 2.2 مليون عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة[34]. وأدى هذا التفكك إلى مشاكل كبيرة لملايين الأسر في تأمين حقوقهم في حيازة الأراضي وكذلك للسلطات للسيطرة على هذه الهجرة وسط عدم الاستقرار السياسي.

المؤسسات الرسمية المسؤولة عن تسجيل الأراضي وتمليكها هي دائرة الأراضي بوزارة العدل ودوائر التسجيل العقاري المحلية التي تتولى مسؤولية تسجيل حقوق حيازة الأراضي وعمليات البيع والشراء وتطوير الأراضي بما يتناسب مع سياسة استعمال الأراضي.

وكانت الحكومة العراقية قد أقرت بأهمية حل نزاعات الأراضي والممتلكات الخاصة بالنظام السابق لمعالجة التحديات الهيكلية واعتماد نهج شامل لضمان نجاح إعادة الإعمار وإعادة التأهيل المستدام.

[33] Al-ossmi, LH, & Ahmed, V. (2015) Land Tenure Security According to Land Registration Systems in Iraq, 12th international Post-Graduate Research Conference 2015, University of Salford Manchester, Retrieved 19 June 2023, from http://usir.salford.ac.uk/38393

[34] Al-ossmi, LH, & Ahmed, V. (2015). Land tenure security according to land registration systems in Iraq. In the 12th International Postgraduate Research Conference. MediaCityUK. University of Salford. Retrieved 3 July 2023, from www.salford-repository.worktribe.com/output/1405002/land-tenure-security-according-to-land-registration-systems-in-iraq

تحدد العديد من التقييمات القطرية غياب الحكم الرشيد، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وضعف المساءلة/الشفافية كرسبي رئيسي في انخفاض كفاءة الحكومة وفعاليتها وضعف جودة الخدمات العامة واستجابتها في العراق.[35]

وقد ركزت معظم التدخلات الحكومية الأخيرة على إعادة الأراضي والممتلكات. صدر المرسوم رقم 262 والأمر رقم 101 لتسهيل مطالبات العودة والنزوح بسبب النزاع منذ توغل تنظيم داعش في عام 0142.[36]

كما تتمتع إدارات حيازة الأراضي بأسس تاريخية تعود جذورها إلى فترات مختلفة، إلا أن أنظمة الأراضي الحالية تتأثر بشكل كبير بالسياسات المتضاربة التي تتحكم في إصلاحات الأراضي وبرامج التنمية. وقد ساهم انعدام أمن الدولة والعنف الطائفي في انعدام أمن حيازة الأراضي. في حين أن نظام إدارة الأراضي القانوني يغطي البلد بأكمله بشكل قانوني، إلا أن النظام مركزي، ويشكل التنفيذ تحديًا في المناطق النائية.[37]

يمنح قانون العقارات الجديد لعام 2022 للمواطنين العراقيين الحق في تسجيل عقاراتهم. وبخلاف القوانين السابقة التي تضمنت عملية تسجيل طويلة، فإن الإجراءات الميسرة تعتمد تسجيل العقارات بغض النظر عن التأكد من وجود أدلة على ملكية التسلسل وتشترط الحيازة فقط لمدة 5 سنوات أو أكثر. كما يسمح القانون بإمكانية فصل ضريبة التصرفات العقارية عند التسجيل[38]

الشكل ٢: استمارة التسجيل العقاري العراقي[39]

[35] Partow, Z., & Kulaksiz, S. (2017) World Bank Document.Retrieved 10 July 2023, from https://documents1.worldbank.org/curated/en/542811487277729890/pdf/IRAQ-SCD-FINAL-cleared-02132017.pd

[36] USAID, IRAQ– PROPERTY RIGHTS AND RESOURCE GOVERNANCE PROFILE, Retrieved 20 June, 2023, from www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/03/USAID_Land_Tenure_Country_Profile_Iraq.pdf

[37] Iraq Country Profile (2018) Land Links, USAID, Retrieved 5 July, 2023, from www.land-links.org/country-profile/iraq/#1528463633200-15859179-abfb

[38] New Real Estate Law in Iraq (2022) Digital Lawyer platform, Retrieved 10 July 2023,from www.elmo7amy.tv/قانون-تسجيل-العقارات-الجديد/

[39] 2019, Iraq today newspaper, Retrieved 2 Nov.2, 2023, from https://iraqtoday.com/ar/news/26449/بالوثائق-كنائس-العراق-تغييب-قسري-من-يقف-وراءه

كانت تدخلات الجهات المانحة ومجتمع التنمية الدولي قوية منذ عام 2004. وقد لعبت عدة وكالات مثل المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمجلس النرويجي للاجئين دور حيوي من حيث إثارة ملف قضايا الأراضي مع وزارتي المالية والزراعة، والدعوة إلى حل سريع لقضايا الأيزيديين[40].

خلال العامين االمنصرمين، قام المجلس النرويجي للاجئين بإصلاح وإعادة بناء المنازل لأكثر من 5200 شخص في الموصل. ومن خلال برنامج المساعدة القانونية الخاص بهم، دعموا أكثر من 6000 شخص للحصول على الوثائق المدنية واسترجاعها. ومع ذلك، فإن نقص الموارد المخصصة من قبل الحكومة يجعل العملية طويلة للغاية وصعبة بالنسبة للعائلات خاصة للعودة إلى ديارها[41].

ووفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة بريندكس، يشعر 29% من العراقيين بأن حيازة أراضيهم غير آمنة[42]. ويمثل حاملو وثائق الأراضي الرسمية 78%، وحاملو وثائق الأراضي غير الرسمية 8%، في حين أن الذين يبقون بدون وثائق 14%[43].

تهدف لجنة تسوية المنازعات الحقيقية الى حل ازمة انتهاكات الأراضي والممتلكات التي حدثت في ظل النظام السابق[44]. وكان الهدف من هذه العملية في المقام الأول هو إفادة أولئك الذين صودرت أراضيهم كجزء من برنامج التعريب وسياسات التهجير الطائفي الأخرى من خلال تلقي المطالبات حتى عام 2007.

الجهاز المركزي للإحصاء في العراق تابع لوزارة التخطيط. ويجري نشاطًا إحصائيًا سنويًا في قطاع البناء والتشييد حيث يوفر مؤشرات مهمة للمؤشرات الوطنية وتقديرات إجمالي الحسابات المحلية ورأس المال. وهذا أمر ضروري لتخطيط التنمية والمشاريع المستقبلية مع التعرف على الإحصائيات الحالية لتكلفة البناء والعمالة وإمكانات مساهمة القطاع الخاص في تطوير قطاع البناء في العراق.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء مسح ديموغرافي كل 4 سنوات من أجل تحديث قاعدة البيانات الديموغرافية للدولة مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والجغرافية[45]. وفي عام 2023، أعلنت منظمات المجتمع المدني عن مساهمتها كشريك رئيسي في برنامج الارتقاء الاجتماعي بالإضافة إلى جهات رسمية أخرى ومنظمات دولية تهدف إلى تطوير منهجية لتوحيد أنظمة الضمان الاجتماعي وتطوير قاعدة بيانات الحماية الاجتماعية. وسيعمل البرنامج، المدعوم من الاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى، على توسيع نطاق تغطية شبكات الحماية الاجتماعية لاستهداف مليوني متقدم، وهو ما يعكس حوالي 62 ألف أسرة سيتم تغطيتها خلال عام 2023[46].

التوجيهات في مجال استخدام الأراضي

---

[40] UN-HABITAT (2015) "Emerging land tenure issues among displaced Yazidis from Sinjar, Iraq", Retrived 28 June 2023, From www.unhabitat.org/sites/default/files/documents/2019-04/emerging_land_tenure_issues_among_displaced_yazidis_from_sinjar_iraq.pdf

[41] Mosul: Over 300000 still unable to go back home two years since end of war - Iraq. (2019). ReliefWeb. Retrieved 10 July 2023, from https://reliefweb.int/report/iraq/mosul-over-300000-still-unable-go-back-home-two-years-end-war

[42] Prindex. (2020). Women's perceptions of security of tenure, Retrieved 4 July 2023, https://www.prindex.net/documents/606/PRINDEX-gender-2020_en_1.pdf

[43] Prindex, Rates of Tenure Insecurity, Retrieved 5 July, 2023, www.prindex.net/data/

[44] Iraqi Property Claims programme (iom.int), Retrieved 20 June, 2023, from www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/migrated_files/What-We-Do/docs/Iraqi-Property-Claims-programme.pdf

[45] National Statistics Departments, Central Statistical Organization Iraq, Retrieved 10 July 2023, from www.cosit.gov.iq/ar/pop-main

[46] Social Protection Program (2023) Central Statistical Organization Iraq. Retrieved 10 July 2023, from www.cosit.gov.iq/ar/2020-12-28-07-22-70

قد تأثر استخدام الأراضي بشدة بدورها في الاقتصاد. حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في العراق 9.25 مليون هكتار، أي 21.3% من إجمالي مساحة أراضي البلاد العراقية، منها 42% تستخدم للرعي، ومساحة الأراضي المروية 37% من إجمالي الأراضي الزراعية. ويتركز في المناطق الوسطى والجنوبية ويستخدم في الغالب لزراعة الخضار والفواكه. وتنتج الأراضي المزروعة بأمطار الشتاء والتي تتركز في شمال العراق في كردستان نحو ثلث الحبوب الغذائية في البلاد. تغطي الغابات مساحات صغيرة من العراق، حيث تبلغ مساحتها 825. ألف هكتار أي أقل من 2% من مساحة البلاد.

وبسبب تحويل مساحات واسعة من المراعي لزراعة الحبوب الغذائية خلال الحصار في التسعينيات من القرن الماضي، تدهورت أعداد الماشية في العراق بشكل كبير[47]. إذ يقع حوالي ثلث الأراضي الزراعية المستصلحة في العراق في إقليم كردستان. تدهورت أنظمة الري والبنية التحتية الزراعية بشكل كبير منذ عام 2003. وفي حين يعزى تدهور جزء من الأراضي بسبب ملوحة التربة، وحركة الكثبان الرملية والتصحر، المرتبطة بممارسات الإنتاج غير المستدامة، الذي تسبب في تدهور الأراضي وتآكل التربة في العراق. وادت هذه العوامل مجتمعة إلى تراجع و تدهور نوعية وكمية الغطاء النباتي الطبيعي وإزالة التربة السطحية، ونتيجة لذلك انخفض إجمالي المساحة المزروعة وانخفضت إنتاجية الأراضي وإنتاج الغذاء في العراق[48].

كما ذكرنا يتأثر استخدام الأراضي بشدة بدورها في الاقتصاد. 34 مليون هكتار تمثل حوالي 77.7% من إجمالي المساحة الوطنية غير صالحة زراعيا. ويخصص للزراعة ما يقرب من 9.5 مليون هكتار، أي ما يمثل 22%، إلا أن نصفها ذو فائدة هامشية لرعي الماشية الموسمية[49]. ان البيانات الحالية حول توزيع الأراضي شحيحة لأن موجات النزوح المتعددة أعادت صياغة توزيع الأراضي في البلاد بشكل كبير مع استمرار عمليات العودة والنزوح[50].

تعد ملوحة التربة وحركة الكثبان الرملية والعواصف الرملية والترابية من أكثر الظواهر النشطة شيوعًا التي تسبب تدهور الأراضي وتآكل التربة في العراق. وقد ادت هذه العوامل مجتمعة في تدهور نوعية وكمية الغطاء النباتي الطبيعي، وإزالة التربة السطحية، وانخفاض إنتاجية الأراضي وإنتاج الغذاء في العراق. كما أدى بناء السدود عند المنبع إلى انخفاض تدفق المياه، مما تسبب في جفاف المستنقعات والبحيرات وتكوين الرواسب التي تشكل مصدر الغبار في المنطقة[51]. ويهدد ملف فقدان الأمن الغذائي عدداً كبيراً من العراقيين. باعتبار ان حوالي نصف مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، بما في ذلك الغذاء، خاصة في محافظتي نينوى والأنبار[52].

أحد الأسباب الرئيسية للتغير السريع في استخدام الأراضي والغطاء الأرضي هو تزايد عدد السكان. حيث أدى الطلب المتزايد على الاستيطان إلى تحويل أغطية الأراضي الطبيعية إلى أنواع أخرى من استخدامات الأراضي[53]. وتبلغ مساحة الأراضي الحضرية حوالي 1.25 مليون هكتار، أي 3% من المساحة الإجمالية. يعيش 71% من مجموع السكان في المناطق الحضرية، وينمو معدل التحضر في العراق بمعدل 3% سنوياً. وتقدر مساحة الأراضي البور بـ 8.4%[54].

---

[47] Worlddata. (2022) Iraq Data. Eglitiz-media, Germany, Retrieved 5 July 2023,.https://www.worlddata.info

[48] Jongerden, J., Wolters, W., Dijkxhoorn, Y., Gür, F., & Öztürk, M. (2019). The politics of agricultural development in Iraq and the Kurdistan Region in Iraq (KRI). Sustainability, 11(21), 5874.· Retrieved 5 July 2023, from https://doi.org/10.3390/su11215874

[49] Iraq Country Profile (2018) Land Links, USAID, Retrieved 5 July, 2023, www.land-links.org/country-profile/iraq/#1528463633200-15859179-abfb

[50] Iraq Country Profile (2018) Land Links, USAID, Retrieved 5 July, 2023, www.land-links.org/country-profile/iraq/#1528463633200-15859179-abfb

[51] Ministry of Agriculture, Republic of Iraq. (2017). Land Degradation Neutral Target Setting, National Report. Retrieved 5 July, 2023, https://www.unccd.int/

[52] ReliefWeb. (2021). Iraq Humanitarian Needs Overview.Retrieved 5 July, 2023, https://reliefweb.int

[53] Al-Hameedi, W.M.M.; Chen, J.; Faichia, C.; Nath, B.; Al-Shaibah, B.; Al-Aizari, A. (2022) Geospatial Analysis of Land Use/Cover Change and Land Surface Temperature for Landscape Risk Pattern Change Evaluation of Baghdad City, Iraq, Using CA–Markov and ANN Models. Sustainability 2022, 14, 8568. Retrieved 2 July 2023, from https:// doi.org/10.3390/su14148568

[54] Central Intelligence Agency (CIA). (2021). the World Factbook (Iraq) Retrieved 2 July 2023, from https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/Iraq

وبسبب التطور العمراني وتداخل الأراضي الزراعية والبساتين مع المناطق الحضرية في بغداد وبلدياتها، صدر عام 2015 قانون لتثبيت الملكية في الأراضي الزراعية والبساتين المستثناة من مناطق الاستيطان. ويسمح هذا القانون بإقامة الحقوق على تلك الأراضي المجاورة أو المحيطة أو الواقعة داخل المنطقة الحضرية ونقل ملكية الأراضي الزراعية. كما يسمح بإجراء تغييرات في غرضها، وللسلطات إجراء الاستيطان والتسجيل في تلك الأراضي. وبحسب وزارة التخطيط العراقية، يوجد ما لا يقل عن 4000 تجمع عشوائي في عموم العراق، ويعيش في هذه العشوائيات نصف مليون عائلة، أي ما يعادل نحو ثلاثة ملايين عراقي[55]. يتركز الربع في بغداد وحدها.

العراق ملتزم بخطة التنمية المستدامة لعام 2030[56]. ضمن رؤية العراق 2030 حيث تعالج خطة التنمية الوطنية للأعوام 2018-2022 تحديات التعافي وإعادة الإعمار المتميزة في المناطق المحررة مع الاعتراف في الوقت نفسه بالحاجة إلى إعادة الإعمار والتنمية لإجراء إصلاحات وطنية أوسع نطاقا، بما في ذلك تلك المتضررة بشكل غير مباشر بالصراع. هذا و يحدد إطار إعادة الإعمار والتنمية للفترة 2018-2027 التزام الحكومة ونهجها للانتقال من المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار إلى التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. وينبغي لها أن تنفذ تدريجياً هياكل مؤسسية متماسكة، وتمويلية، وتحديد الأولويات، وتطوير السياسات، وإدارة البرامج. ويتوافق هذا أيضًا مع استراتيجية الحد من الفقر ٢٠١٨-٢٠٢٢. والتي ترتكز في الغالب على أهداف التنمية المستدامة.

تاريخ قضايا الأراضي والإنتاج لزراعي

لم يساهم نظام حيازة الأراضي المعقد في العراق والتنفيذ الحكومي غير الفعال لإصلاح الأراضي في زيادة التحديات الكبرى لإدارة الأراضي فحسب بل ساهم أيضًا في انخفاض إنتاجية ونمو القطاع الزراعي على مر السنين. حاول قانون الأراضي العثماني لعام 1858 فرض النظام من خلال تحديد فئات الأراضي بما في ذلك المسوحات وتسجيل حيازات الأراضي. ومع ذلك، تم إنجاز تسجيل محدود وأصبحت سندات ملكية الأراضي غير آمنة بحلول الحرب العالمية الأولى واحتفظت الدولة بملكية الأرض بموجب نظام الحيازة القبلية.

بحلول عام 1930، أدى التوسع الزراعي إلى زيادة الطلب على تأمين سندات ملكية كبار ملاك الأراضي. ردًا على ذلك، أصدرت الحكومة قانونًا في عام 1932 لإصدار سندات ملكية الأراضي وتسريع عملية التسجيل، مما أدى إلى تمليك الأراضي لعدد من زعماء القبائل وزعماء القرى. بعد ثورة 1958، تركز أكثر من ثلثي الأراضي المزروعة في العراق في يد 2% من الملاك والباقي يغطي أقل من 10% من الأراضي المزروعة. كان الإصلاح الزراعي أحد الأولويات القصوى للحكومة الجديدة لأنها كانت على دراية بعدم المساواة التي تؤثر على المزارعين ضد ملاك الأراضي.

أصدر النظام الجديد قانونًا في عام 1957 يحدد الحد الأقصى لمساحة الأراضي التي يمكن للمالك الفردي الاحتفاظ بها بـ 100 هكتار من الأراضي المروية أو ضعف مساحة الأراضي البعلية. وصادرت الحكومة الممتلكات التي تزيد عن هذا الحد، حيث وصلت إلى 75% من جميع الأراضي الصالحة للزراعة المملوكة للقطاع الخاص. وبعد عشر سنوات، تمت مصادرة حوالي 1.7 مليون هكتار، ولكن تم توزيع أقل من 440 ألف هكتار من هذه الأراضي. وخصصت ما يقرب من 55 ألف أسرة 645 ألف هكتار، شمل التوزيع فيها عدة مئات من الهكتارات من الأراضي الحكومية. أدى هذا الوضع الفوضوي إلى الهجرة من الريف إلى المدن بسبب نقص الأموال والخبرة من قبل الحكومة مما أدى إلى ركود الإنتاج الزراعي في الستينيات.

---

[55] Shafak News (2021). The Iraqi government recognizes the seriousness of the slum housing crisis. Retrieved 9 July 2023, from, https://shafaq.com/ar

[56] National Development Plan. (2018). *Iraq Reconstruction and Investment Framework (2018-2030). World Bank.* Retrieved 10 July 2023, from https://www.iraq-businessnews.com/wp-content/uploads/2018/02/Iraq-Recons-Inves-World-Bank-Jan-2018.pdf

في عام 1970، أصدرت الحكومة قانونًا لخفض الحد الأقصى لحجم الحيازات بين 10-100 هكتارات من الأراضي المروية وبين 250-500 هكتار للأراضي غير المروية، وتمت مصادرة أي حيازات أعلى من الحد الأقصى. وفي عام 1975، تم سن قانون إصلاحي إضافي لتفكيك العقارات الكبيرة لأصحاب الأراضي القبليين الأكراد. بحلول عام 1983، سنت الحكومة قانونًا جديدًا لتشجيع العرب المحليين والأجانب على استئجار قطع أكبر من الأراضي من الحكومة، وكحافز إضافي للإنتاجية، وضعت الحكومة خطة لتأجير وبيع المزارع الجماعية الحكومية من عام 1987 إلى القطاع الخاص.[57]

استثمارات الأراضي

وفقاً لما ورد في خطة التنمية الوطنية في العراق، خصصت الحكومة مبلغ 31 مليار دولار أمريكي لتحسين المباني السكنية والبنية التحتية. وتهدف خطة التنمية الوطنية الخمسية (2010-2014) التي وضعتها الهيئة الوطنية للاستثمار إلى تعزيز الاستثمار الخاص في مختلف المشاريع ذات الصلة وخلق العديد من الفرص للاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، لا تزال ممارسات الشراء في مرحلة النضج ولا تزال عملية طرح العطاءات واتخاذ القرارات صعبة.[58]

وسبق للحكومة العراقية أن اتخذت سياسات وإجراءات مؤقتة للتخفيف من أزمة السكن، مثل تأمين قطع الأراضي السكنية بأسعار مدعومة، خاصة للموظفين وبعض الشرائح الأخرى، تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض لتنفيذ الوحدات السكنية، إعفاء المنازل السكنية لأغراض الإيجار من الضرائب لفترات زمنية محدودة. لكن كل هذه السياسات التحفيزية توقفت في منتصف الثمانينات والسنوات التي تلتها نتيجة الحرب مع إيران والحصار الاقتصادي والحروب الأخرى.[59]

يمنح قانون الاستثمار الجديد لعام 2006 المستثمرين الاجانب امتيازات وضمانات كبيرة حيث نصت المادة (10) على أنه يحق للمستثمر العراقي والأجنبي لأغراض مشاريع الإسكان الانتفاع بالأرض مقابل مبلغ يحدد بين مالك الارض وبين الدولة بدون مضاربة على الارض وفق الشروط التي تحددها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء. يتم تسهيل الأراضي اللازمة لمشاريع الإسكان من قبل الهيئة وتخصيص الوحدات لتملكها للعراقيين بعد الانتهاء من المشروع.[60]

وكانت المادة 10 في قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 قد أعطت للمستثمرين العراقيين والأجانب حق تملك الأراضي والعقارات مقابل عائد على أساس نظام خاص لغرض تنفيذ مشاريع الإسكان حصرا. وفي حالة عدم الوفاء بالتزاماتهم خلال الفترة المحددة في الاتفاقية المبرمة مع هيئة الاستثمار، تقوم إدارة التسجيل العقاري بإلغاء التسجيل وإعادة الأرض أو العقار إلى مالكها السابق مقابل سداد ثمن البيع.[61] ومع ذلك هناك بعض التناقضات، على سبيل المثال يمكن للمستثمرين العراقيين فقط شراء الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية.

---

[57] Helen Chapin Metz, ed. *Iraq: A Country Study*. Iraq land Tenure and Agrarian Reform (1988), Washington *U.S. Library of Congress,* Retrieved 3 July, 2023, www.countrystudies.us/iraq/59.htm

[58] Iraq: Land of opportunities. (2011). PwC. Retrieved 9 July 2023, from https://www.pwc.com/m1/en/countries/documents/iraq-opportunities-article.pdf

[59] Sawsan Shaker Majeed. (2021). Slums in Iraq: causes, implications, and proposals. civil dialogue Retrieved 2 July, 2023,.https://www.ahewar.org/debat

[60] Investment in Iraq / Foreign Investment Law in Iraq - foreign investment law in Iraq. (2023) ALSAIF Law Firm. Retrieved 9 July 2023, from https://saiflaw.com/investment-in-iraq/

[61] Iraq - Investment Law | Investment Laws Navigator | UNCTAD Investment Policy Hub, Retrieved 2 July, 2023, www.investmentpolicy.unctad.org/investment-laws/laws/205/iraq-investment-law

كما أن القانون لا يصل إلى حد عرض الأراضي للتخصيص. وأظهرت الدراسات أن غالبية المشاريع الاستثمارية فشلت بسبب عدم تخصيص الأراضي حتى بعد الحصول على رخصة الاستثمار[62]. ويتطلب حل هذه المشكلة الكبرى التدخل على مستوى مجلس الوزراء بما في ذلك مراجعة السياسات الحالية.

اقترحت الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق مليوني فدان من الأراضي الزراعية للاستثمار المباشر من قبل الشركات الأجنبية بهدف التخفيف من وطأة التدهور مع تعزيز التقنيات الجديدة التي يمكن أن تساهم في إحياء وزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية في مناطق مختلفة من العراق. علما ان معظم المزارعين في العراق هم من أصحاب الحيازات الصغيرة ويمارسون الزراعة البعلية والمروية بالإضافة إلى تربية المواشي[63].

وتهدف الحكومة إلى تخصيص المزيد من الأموال لدعم المزارعين لتنمية أراضيهم والقضاء على مشكلة هجرة الفلاحين من أراضيهم من خلال الاستثمار في زراعة المحاصيل المختلفة بأسعار تنافسية عالية. وتشمل الخطة 5 ملايين فدان من الأراضي الزراعية الجاهزة للاستصلاح والمعدة للزراعة بالري بالتنقيط والرشاش وإعادة تدوير المياه، علماً أن تكلفة الاستثمار المضاربة في هذه الأراضي تقدر بـ 18 مليار دولار وهي مفتوحة للاستثمار المباشر أو عن طريق الاستثمار المشترك. إلا أن خطط زيادة الإنتاج الزراعي تواجه تحديات بسبب انخفاض حصص المياه، وندرة الأصناف الجيدة من البذور، وضعف الدعم المقدم للمزارعين[64].

عمليات الاستحواذ على الأراضي

شجع نظام البعث تحديث المناطق الريفية في عام 1970 من خلال مصادرة الأراضي المملوكة للقطاع الخاص. تم الاستيلاء على الأراضي في المقام الأول في الجزء الشمالي من البلاد من أجل ترسيخ السيطرة على النفط والأراضي الصالحة للزراعة فيما يسمى "التعريب" الذي استهدف الأقليات وأراضيهم وممتلكاتهم لزيادة السيطرة السياسية مما أدى إلى التهجير وإعادة التوطين.

بالإضافة إلى ذلك، أدى اتفاق الجزائر لعام 1975 إلى النزوح القسري للأقليات العرقية إلى البلدات الجماعية التي لم يُسمح لها بتسجيل قطع الاراضي المخصصة لها (PCI 2016a) ، وأعقب سياسة التعريب احتلال الأراضي الشاغرة بواسطة المستوطنين العرب (المفتي 2004).

حاول الدستور العراقي حماية أصحاب حقوق التصرف ل 70% من الأراضي في العراق من التعرض للمصادرة دون تعويض WISS AND ANDRSON)2009(.
[65] منذ عام 2014، أدى العنف الوحشي الذي ارتكبه تنظيم داعش إلى المزيد من النزوح، وبحلول نهاية الحرب ضد داعش في عام 2017، بقي حوالي 1.2 مليون شخص نازحين وما زال العائدون يواجهون تحديات مختلفة تتعلق بحيازة الملكية.[66]

تم تعديل قانون التسجيل العقاري رقم 43 عام 1971، على أن يقتصر حق تملك العقارات على المواطنين العراقيين فقط ولا يمتد إلى الأجانب. كما سُمح للمواطنين الكويتيين بتملك العقارات بموجب القانون رقم 19 لعام 1952 وللمواطنين العرب الآخرين بموجب القانون

---

[62] Ali A. (2019). Iraq's National Development Strategies: Exploring Weaknesses in Policy Planning and Investment, Al-Bayan Center for Planning and Studies. Retrieved July 10, 2023, from https://www.bayancenter.org/en/wp-content/uploads/2019/07/987657879897.pdf

[63] Benjamin, A. (2021). *Republic of Iraq; Country Strategy Note*. IFAD. Retrieved July 28, 2023, from https://www.ifad.org/documents/38711624/39485439/iraq_csn.pdf/cfdedb29-e9a3-ea28-28cb-b60b34f3e49c?t=1642002202305

[64] Sami al-Araji (2010) Iraq and investment of its arable land, Farmlandgrab. Retrieved July 9, 2023, from https://www.farmlandgrab.org/post/view/10344-iraq-and-investment-of-its-arable-land

[65] IRAQ– PROPERTY RIGHTS AND RESOURCE GOVERNANCE PROFILE, (2018) USAID, Retrieved 9 July 2023, www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/03/USAID_Land_Tenure_Country_Profile_Iraq.pdf

[66] Leave no One Behind: Land Tenure in Post Conflict Iraq (2021), UN Habitat Iraq, URBANET, Retrieved 9 July 2023, www.urbanet.info/leave-no-one-behind-land-tenure-in-post-conflict-iraq/

رقم 5 لعام 1955. وقد أدى ذلك إلى أن العديد من المواقع الرئيسية في العراق يملكها كويتيون ومواطنون عرب آخرون. كما يجوز للشركات الأجنبية تملك العقارات بموجب المادة 152/153 من قانون التسجيل العقاري. وكان يسمح لغير العراقيين بتملك العقارات حتى عام 1994، إلا أن ذلك تم التراجع عنه بصدور قرار من مجلس قيادة الثورة بوقف كافة القوانين والمراسيم التي كانت تسمح بتملكها. واستمر الحرمان من هذا الحق أيضًا بعد الدستور الدائم عام 2005 بدلاً من المواطنين العراقيين.

وفي عام 2006 تم تعديل قانون الاستثمار العراقي رقم 13 للاحتفاظ بحق الملكية للمواطنين الأجانب وكذلك العراقيين. وتم منحهم حق تملك الأراضي المخصصة للمشاريع السكنية والمملوكة للدولة والقطاع الخاص بالإضافة إلى الأراضي المخصصة للاستخدام الزراعي أو الصناعي. ويمكنهم تطوير اتفاقيات شراكة لأغراض التمويل والإدارة مع القطاع العام. وقد حظر القانون مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري إلا للمنفعة العامة ولهم في هذه الحالة التعويض العادل.[67]

يتم تنسيق تدخلات الجهات المانحة في إطار "المجموعة الفرعية لحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات" التي تعمل ضمن مجموعة الحماية العالمية "PCI 2016b" بقيادة المجلس النرويجي للاجئين "NRC"[68]

تم إصدار المبادئ التوجيهية لتعويض الممتلكات من قبل المجموعة الفرعية في مارس 2020 بناءً على القانون رقم 20 لعام 2009 الذي تم تعديله للمرة الثانية في عام 2020. ويحكم القانون بتعويض جميع المواطنين العراقيين المتضررين من تدمير ممتلكاتهم. يُعد التقرير الإرشادي بمثابة دعم فني لتقديم المشورة للجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في القضايا المتعلقة بال HLP . وفقًا للمادة 1 من القانون 2 لسنة 2020، يتعين على لجان التعويضات الموافقة أو رفض التوصيات التي راجعتها اللجان الفرعية وإبلاغ النتائج إلى وزارة المالية المسؤولة عن التعامل مع صرف المخصصات النقدية للمطالبين الناجحين.[69]

حقوق المرأة في الأرض

ولا تزال حقوق المرأة في الأرض والملكية تمثل تحديًا مستمرًا. ومع وجود حقوق ثانوية فقط في السكن والأرض والملكية، فإن النساء ليس لديهن سوى القليل من البدائل في بيئة ما بعد الحرب. ولا تزال مئات الآلاف من النساء العراقيات اللاتي تشرفنا وتهجرن بسبب الحرب غير قادرات على العودة إلى ديارهن بسبب الظلم المنهجي والتقاليد والأعراف التي تمنعهن من المطالبة بملكيتهن.[70]

ويؤكد الدستور العراقي لعام 2005 في المادة 14 منه مساواة جميع العراقيين نساء ورجالا أمام القانون ويحظر التمييز على أساس الجنس، ويشير إلى أن حق التصرف في الأراضي متساو بين المرأة والرجل. في عام 1986، صادق العراق على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، مع تحفظات على المادة 9 من الاتفاقية التي تنص على أن "تقديم الشكوى يشكل في حد ذاته مطالبة

[67] Mohammad N. (2017), Foreigners Right to Own Real Estate in Iraq, Al Tammimi & Co., Retrieved 9 July 2023, www.tamimi.com/law-update-articles/foreigners-right-to-own-real-estate-in-iraq/

[68] Global Protection Cluster Housing, Land, and Property Area of Responsibility | Land Portal, Retrieved 1 July, 2023, www.landportal.org/es/organization/global-protection-cluster-housing-land-and-property-area-responsibility

[69] Property Compensation Guidelines (2020) HLP Sub Custer Iraq - Global Protection Cluster, Retrieved 9 July 2023, www.sheltercluster.s3.eu-central-1.amazonaws.com/public/docs/property_compensation_guidelines_amended.pdf

[70] Danie; G. & Sanne B. Broken Home: Women's housing, land and property rights in post-conflict Iraq, (2020), The Norwegian Refugee Council NRC, Retrieved 9 July, 2023, www.nrc.no/resources/reports/broken-home-womens-housing-land-and-property-rights-in-post-conflict-iraq/

بالحقوق"[71]. ويمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في الحصول على جنسيتها والاحتفاظ بها بغض النظر عن زواجها من غير العراقيين.[72]

تستطيع المرأة الريفية في العراق الاستفادة من كافة القوانين دون تمييز، بما في ذلك قانون الاصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970م والذي يعطيها حق استغلال واستصلاح الارض والحصول على القروض اللازمة من البنك الزراعي وكذلك والبنك العقاري، كما أن قانون الجمعيات الزراعية رقم 43 لسنة 1979م قد منح المرأة حقاً مساوياً للرجل في المشاركة في الجمعيات الفلاحية.[73]

تعتبر النساء الفئة الأكثر تضرراً من التهجير والهجرة القسرية، حيث يتعرضن وأسرهن لظروف عيش قاسية في سكن غير مناسب، ومخاطر تغيير شروط الإيجار غير العادلة، بالإضافة إلى عدم قدرتهن على المطالبة بحقوقهن وحقوق أسرهم في السكن وملكية الأراضي. كل هذا يزيد من صعوبة عودة المرأة إلى وطنها، أو حتى الحصول على حلول السكن الدائم. إن توزيع الأراضي غير عادل تمامًا حيث أن 26.2% من الأراضي مملوكة للنساء و73.8% مملوكة للرجال (منظمة الأغذية والزراعة 2017)[74]. أفادت حوالي 10% من النساء العراقيات النازحات داخلياً أن ملكيتهن للأرض في موطنهن الأصلي قد تم الاستيلاء عليها أثناء غيابهن من قبل أفراد مؤثرين في المجتمع أو الدولة.[75]

وتواجه النساء صعوبات ملحوظة في استعادة حقوق السكن والأرض والملكية بعد النزوح القسري. أيضًا، في حالة وفاة أحد أفراد الأسرة الذكور، هناك تحدي لإثبات حيازة المرأة بسبب عدم وجود وثائق ثبوت الملكية مما يؤدي إلى عدم القدرة على المطالبة بالممتلكات وفي المناطق الجنوبية من العراق، تتبع حقوق حيازة الأراضي قواعد الملكية العشائرية، حيث جرت العادة على تسجيل (PCI2016b[76]) الأرض باسم الرجال، باستثناء النساء.[77] كما و تخشى النساء في العراق التهجير والطرد من منازلهن، وخاصة النساء اللاتي عدن إلى منازلهن بعد الصراعات. وتعاني خمس النساء في العراق من عدم حصولهن على حقوق في وراثة الأرض، ونفس النسبة من النساء يشعرن بعدم الأمان في الحصول على السكن في حالة الطلاق. وتتطلب هذه التحديات جهوداً كبيرة في المجالين العرفي والقبلي وعلى مستوى القيادات الدينية لتطوير ودعم مفهوم حقوق المرأة على أرض الواقع.[78]

---

[71] UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD), (2013) Consideration of reports submitted by States parties under article 9 of the Convention : International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination : 15th to 21st periodic reports of States parties due in 2011 : Iraq CERD/C/IRQ/15-21, Retrieved 12 July 2023, from https://www.refworld.org/country,,,STATEPARTIESREP,IRQ,,53c8f12f4,0.html

[72] Amnesty International. (2021) Reservations to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. Retrieved 12 July 2023, from www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/09/ior510092004en.pdf

[73] Iraq report. (2011). Reports of the States Parties to the Fourth, Fifth and Sixth Periodic Reports of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women. Iraq

[74] Iraq Country Profile, 2018, Land Links, USAID, Retrieved 5 July, 2023, www.land-links.org/country-profile/iraq/#1528463633200-15859179-abfb

[75] IOM. (2013). Internal Displacement in Iraq - Barriers to Integration. IOM, Iraq. https://www.humanitarianlibrary.org/sites/default/files/2022/01/530c597c4.pdf

[76] Iraq Country Profile, 2018, Land Links, USAID, Retrieved 5 July, 2023, www.land-links.org/country-profile/iraq/#1528463633200-15859179-abfb

[77] Al-ossmi, LH, & Ahmed, V. (2015). Land tenure security according to land registration systems in Iraq. In the 12th International Postgraduate Research Conference. MediaCityUK. University of Salford Retrieved 3 July 2023, www.salford-repository.worktribe.com/output/1405002/land-tenure-security-according-to-land-registration-systems-in-iraq

[78] Daniel; G. & Sanne B. Broken Home: Women's housing, land and property rights in post-conflict Iraq, (2020), The Norwegian Refugee Council NRC, Retrieved 9 July, 2023, www.nrc.no/resources/reports/broken-home-womens-housing-land-and-property-rights-in-post-conflict-iraq/

في سياق الإطار الوطني للبناء والتنمية (2018-2030)، الذي يهدف إلى استعادة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بعد الصراع وإدارة تدفق النازحين، تم تصميم البرامج الوطنية وأولويات الإصلاح لتناسب الأسر الأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال وكذلك الشباب. وتضمنت برامج التحويلات النقدية، وتطوير قواعد بيانات لبرامج المساعدة الاجتماعية التي تقودها الحكومة، وتنفيذ قانون التأمين الاجتماعي، وبرامج التمويل الأصغر للحماية الاجتماعية[79]. وكانت حقوق المرأة في النظام القانوني والمؤسسي وحتى العرفي والقبلي، بما في ذلك الوصول إلى الأراضي والممتلكات، جزءًا من هذه البرامج أيضًا.

تتطلع الحكومة إلى وضع حقوق ملكية المرأة في قلب عملية إعادة الإعمار وتسريع حل النزاعات من خلال إجراءات لحل القضايا المتراكمة الناجمة عن كوفيد-19.

تعتزم المجموعة الفرعية HLP الاهتمام بتوثيق مثل هذه التحديات ودعم النساء من خلال تطوير إرشادات لاستعادة ممتلكاتهن إلى جانب المساعدة القانونية من قبل المنظمات غير الحكومية النسائية. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة إلى دعم الجهات المانحة لإنشاء أشكال من الدعم القانوني للنساء، بما في ذلك استخلاص وتنفيذ معالجات HLP الخاصة بالإناث.[80]

ابتكارات إدارة الأراضي

أكدت وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة على مخطط إنشاء مركز البيانات الوطني لإدارة الأراضي مطلع عام 2023. جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة الدائمة للأراضي. وسيستخدم المركز نظاما موحدا لحساب وإدارة الأراضي بما في ذلك استخدام الأراضي وملكيتها. وستكون بمثابة قاعدة بيانات في خدمة أي مؤسسة رسمية للتخطيط التنموي المستقبلي. وفي الوقت نفسه، تجري مناقشات مع الجهات المعنية والشركات المتخصصة بشأن أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) ورسم الخرائط الرقمية، وتطوير النظم المكانية.[81]

كما أطلقت منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الموارد المائية مشروعًا في عام 2022 لرصد إنتاجية المياه باستخدام الاستشعار عن بعد. وتقوم بمراقبة إنتاجية المياه باستخدام البيانات المستمدة من بيانات الاستشعار عن بعد المفتوحة الوصول والخوارزميات مفتوحة المصدر في بعض المناطق في العراق. ويهدف إلى استدامة الإنتاج الزراعي لضمان الأمن الغذائي.[82]

إلى أين تذهب بعد ذلك؟

اقتراحات المؤلف لمزيد من القراءة

تعد حقوق الأراضي والملكية في العراق عنصرًا مهمًا للتعافي بعد الصراع مع داعش. لفهم ديناميكيات الأراضي والممتلكات السكنية المحددة (HLP) ، يستخدم تقرير نشرته المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في عام 2017 نتائج تقييم مدته شهر واحد لاقتراح آلية شاملة وشفافة لحل نزاعات السكن والأرض والملكية على أساس مبادئ سيادة القانون.

---

[79] National Development Plan. (2018). *Iraq Reconstruction and Investment Framework (2018-2030). World Bank.* Retrieved 10 July 2023, from https://www.iraq-businessnews.com/wp-content/uploads/2018/02/Iraq-Recons-Inves-World-Bank-Jan-2018.pdf

[80] Iraq Country Profile, 2018, Land Links, USAID, Retrieved 5 July, 2023, www.land-links.org/country-profile/iraq/#1528463633200-15859179-abfb

[81] Iraq to establish a National data center for land management (2023), IRAQI News, Retrieved 9 July, 2023, www.iraqinews.com/iraq/iraq-to-establish-a-national-data-center-for-land-management/

[82] United Nations Iraq. (2022). *New agreement between Ministry of Water Resources and FAO introduces innovative tools to monitor water productivity in Iraq*. UN. Retrieved August 10, 2023, from https://iraq.un.org/en/194385-new-agreement-between-ministry-water-resources-and-fao-introduces-innovative-tools-monitor

للحصول على نظرة عامة شاملة حول التحديات التي يواجهها العائدون من النازحين الذين يعملون في الزراعة بعد صراع داعش، يستكشف موجز تحليلي، أجرته المنظمة الدولية للهجرة في العراق، الديناميكيات ودرجة تأثير الصراع والعوامل الاقتصادية والمناخية. دورها في تراجع الزراعة كمصدر رزق، وآثار هذا التغيير على إعادة الإدماج المستدام.

ويلعب الاقتصاد الزراعي الموروث دوراً حيوياً في العراق، إلا أن سوء إدارة الموارد أدى إلى تفاقم الوضع بالإضافة إلى العنف المرتبط بالمناخ. ناقش مقال لصفاء خلف نشرته "مؤسسة القرن" في أغسطس 2023، الأزمتين الأكثر ترابطًا المتمثلتين في تغير المناخ وندرة المياه.

لا تزال معايير استخدام الأراضي في المدن العراقية غير متوافقة مع التطورات التكنولوجية الحديثة وغير مستدامة. يحلل منشور صدر في عام 2020 لنبيل إسماعيل وأريج محيي عبد الوهاب استخدام الأراضي الحالي والمستقبلي، بهدف تحديد الفجوة بين خطط استخدام الأراضي التقليدية والمستدامة.

الجدول الزمني - المعالم البارزة في إدارة الأراضي

القرن التاسع عشر قبل الميلاد الإمبراطورية البابلية
في عهد حمورابي، تشهد السجلات على وجود أنواع ملكية الأراضي؛ قبلي؛ خاص؛ والملكية الدينية.

م - العصر الإسلامي 641
حق إجارة بعض الأراضي مقسمة بين جنود المسلمين، في حين تمنح الأرض غير المزروعة للناس للزراعة. تم إدخال نظام جديد لضريبة الأراضي (الكراج).

م - العصر المغولي 1258
تعدى البدو الصحراويون على الأراضي الريفية حيث خلقوا حالة من الفوضى للسيطرة على الأراضي الزراعية مع القبائل العراقية.

الدولة العثمانية - 1534-1917
بداية محاولة الإصلاح الزراعي. تم إنشاء السجل العقاري وإصدار أمر بمراجعة سندات ملكية الأراضي؛ نظام الطابو (سند الملكية) الإدارة المختصة بالتسجيل العقاري. دعمت أنظمة الأراضي القواعد الإقطاعية في ملكية الأراضي، مما ترك العديد من الفلاحين بدون أرض أو ممتلكات.

م - فترة الانتداب البريطاني 1932 – 1917
بعد الحرب العالمية الأولى، أصبح العراق دولة مستقلة ذات ملكية دستورية. إعلان رقم 24 (1920) إنشاء مديريتين للتسجيل العقاري. صدر القانون رقم 50 لسنة 1932 بشأن التوفيق بين حقوق الأرض حيث تم إنشاء حقوق جديدة للأراضي (العامرية، الطابو، العظمة).

النظام البعثي - 1958
العراق كدولة جمهورية - تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي لتمكين الحكومة من انتزاع الأراضي من كبار ملاك الأراضي الذين يفرضون قيودًا على حجم حيازة الأراضي وتمكين الملكية الجماعية. صدر تعديل في عام 1970 لقانون الإصلاح الزراعي الجديد.

قانون التسجيل العقاري لعام 1974؛ استبدال نظام الطابو القديم - سند الملكية الدائم العثماني بوثيقة سند ملكية جديدة. أنشأت نظامًا محسّنًا لإصدار سندات الملكية وأنشأت إدارات للتسجيل العقاري

1974 - الهيئة العامة للتربة واستصلاح الأراضي (SOSLR)
أنشأت الحكومة **الهيئة العامة للتربة واستصلاح الأراضي** SOSLR"" للتنفيذ التشغيلي لجميع أنشطة استصلاح الأراضي، إلا أنها توقفت في عام 1987 بسبب نقص الموارد المالية اللازمة لصيانة المصارف الميدانية.

استغلال الشواطئ الساحلية - 1987
القانون رقم 59 لسنة 1987 بتنظيم أنواع الموارد المائية؛ وتم تعديله بالقانون رقم 7 لسنة 1990 بشأن تحديد ضوابط تصريف الفيضانات

تسوية الأراضي الزراعية - 1987
.قانون عام 1987 بشأن بناء شبكات الري الصغيرة التي يديرها المزارعون للحفاظ على إدارة النظام

تعويضات الجاليات النازحة - 2009-2020
قانون التعويضات (قانون رقم 20 لسنة 2009، قانون رقم 57 لسنة 2015، قانون رقم 2 لسنة 2020). قامت الحكومة العراقية بتعويض جميع المواطنين، بما في ذلك النازحين، الذين تأثرت ممتلكاتهم بالحوادث المرتبطة بالحرب. مادة القانون رقم 2 لسنة 2020؛ تقوم وزارة المالية بدفع التعويضات من خلال المحافظات المعنية للمطالبين الناجحين/المتضررين عن ممتلكاتهم المتضررة بناءً على تاريخ القرار .بموافقة لجنة التعويضات